دليل رصد حقوق الإنسان

تصدير ومقدمة

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

نيويورك وجنيف، 2023

ملحوظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

الترجمة العربية للطبعة الإنجليزية لعام 2011
HR/P/PT/7/Rev.1
© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

مصادر الصور:
صورة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ صورة الأمم المتحدة؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ بازيل زوما؛ صورة الأمم المتحدة/ لوغان أباسي؛ صورة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ ماري فريكون؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ ستيوارت برايس؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ ألبرت غونزاليس فران؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ وكالة فرانس برس؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ وكالة فرانس برس؛ صورة الأمم المتحدة/ كي تشانغ؛ صورة الأمم المتحدة/ لوغان أباسي؛ صورة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ روبرت فيو؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ بازيل زوما؛ صورة الأمم المتحدة/ روبيل موكونين

تصدير

تم نشر الطبعة الأولى من هذا الدليل عام 2001 بالتزامن مع نهاية عقد شهد ظهور العمل الميداني في مجال حقوق الإنسان وتوسعه التدريجي ليصبح أحد الأساليب التي تستخدمها الأمم المتحدة للتصدي لحالات النزاع وما بعد النزاع إلى جانب الأدوات السياسية والإنسانية والتنموية.

وجاءت السنوات التالية لتؤكد على هذا الاتجاه، وتطوّر ما كان يُنظر إليه على أنه نهجٌ جديدٌ ذو مستقبل واعد – رغم ما يكتنفه من غموض – إلى أسلوب عمل راسخ للمنظمة. وقد أدى ذلك، في العقد الماضي، إلى تضاعف وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أو بعثات الأمم المتحدة (وسيتم الإشارة اليها في هذا الدليل "بالتواجد الميداني"). كما أثبتت المكاتب القطرية والإقليمية للمفوضية وعناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد والبعثات السياسية ومستشارو شؤون حقوق الإنسان لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية بالإضافة إلى نشر فرق حقوق الإنسان المتخصصة على المدى القصير بأنها شكل من أشكال العمل البالغ الأهمية في البلدان والأقاليم التي تعاني من النزاعات أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات المدنية أو الخارجة منها أو المعرضة لخطر الوقوع فيها أو تلك التي تمر بمرحلة سياسية انتقالية أو التي تعمل على تعزيز أنظمتها الديمقراطية، فضلاً عن تلك التي بدأت عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل .

ويعد رصد حقوق الإنسان جانباً رئيسياً من ولاية الحماية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومهمّة معظم وحدات التواجد الميداني التي يتم إنشاؤها بموجب هذه الولاية ، أو كجزء من عمليات السلام المكلّفة من قبل مجلس الأمن – والتي تشرف عليها المفوضية وتديرها وتوفر الدعم لها. ويعتبر رصد حقوق الإنسان نهجاً استباقياً ينطوي على جمع المعلومات والتحقق منها وتحليلها واستخدامها في التصدي للمشاكل في مجال حقوق الإنسان سعياً نحو الهدف الأسمى المتمثل في تحسين الحماية. كما تعد أنشطة الدعوة وإعداد التقارير جزء لا يتجزأ من دورة رصد حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو، أثبت أنشطة رصد حقوق الإنسان قيمتها كأداة رئيسية للتصدي للشواغل والأزمات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتحديد الانتهاكات والأنماط والأسباب والحلول الممكنة، وتعزيز مساءلة الدول والأفراد، وبالتالي وضع حد للانتهاكات المستقبلية. ولهذا السبب، فإنني أولي أهمية قصوى لرصد حقوق الإنسان الذي يتمتع بالاستقلالية والحياد والمهنية. تُظهر خبراتنا أن الرصد والتدخل في الوقت المناسب مع الجناة المحتملين قد يلعب دوراً مهماً في إنقاذ الأرواح. كما تعتبر التقارير العلنية في مجال حقوق الإنسان وسيلةً فعالةً لتسليط الضوء على الانتهاكات والمسؤوليات والإنذار المبكر والإرشاد والتأثير في الجهود الوطنية والدولية. علاوة على ذلك، توفر المعلومات والتقييمات المستمدة من أنشطة رصد حقوق الإنسان قاعدة متينة للإصلاحات والإجراءات التصحيحية، بما في ذلك سبل الانتصاف لضحايا الانتهاكات.

ومما يدل على الأهمية المتزايدة التي تولى للمعلومات والتحليلات في مجال حقوق الإنسان، تزايد الاستعانة بلجان التحقيق الدولية وبعثات تقصي الحقائق وبعثات التقييم التي يتم تكليفها بصورة رئيسية من قبل مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة وتحصل على المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كوسيلة للاستجابة لأزمات حقوق الإنسان التي تثير قلق المجتمع الدولي. كما تم تعزيز أنشطة الرصد التي تضطلع بها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ظل زيادة عدد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والآليات الجديدة، كاللجنة الفرعية لمنع التعذيب، والاتفاقيات والبروتوكولات الجديدة وآليات الشكاوى الخاصة بها ولجان الرصد ذات الصلة، والاستعراض الدوري الشامل. وفي الإطار نفسه، يتعامل مجلس الأمن بشكل متزايد مع قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المدنيين، وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، والعنف الجنسي في النزاعات، ودور المرأة في جدول أعمال السلم والأمن، وفي سياق استعراضه للحالات القطرية. وقد يطلب المجلس تقديم تقارير منتظمة تستند إلى الرصد المستمر إلى جانب الإحاطات الإعلامية المخصصة في حالات الطوارئ.

وكغيره من جوانب العمل في مجال حقوق الإنسان، يعتبر رصد حقوق الإنسان مهمّة متخصصة تتطلب معرفة موضوعية سليمة ومجموعة متميزة من المهارات الفنية وتطبيقاً لمنهجيات شاملة. ولا يزال تطوير المنهجية وتحديثها من أجل القيام بالرصد الفعال والمحترف لحقوق الإنسان التركيز الرئيسي لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والذي تم إثراؤه على مر السنين بفضل الخبرة المكتسبة من خلال تواجدنا الميداني المتزايد في جميع أنحاء العالم، والدعم المقدم إلى الآليات الخاصة وتعاوننا مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

ومن خلال البناء على طبعة عام 2001، يقوم هذا الدليل بتوطيد وتوسيع معايير الأمم المتحدة المنهجية لرصد حقوق الإنسان وتقصي الحقائق بشأنها. ويتمثل الغرض من الدليل في المقام الأول في توجيه عمل موظفي حقوق الإنسان في وحدات التواجد الميداني للمفوضية، وإدماج الخبرات الإضافية والممارسات الجيدة التي تم تطويرها على مدى عقدين من العمل الميداني بطرق متعددة من بينها تناول المجالات التي تتطلب المزيد من الإرشادات كإجراء التحليلات وحماية الشهود والضحايا والمصادر ورصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتنطبق المعايير المذكورة أيضاً على عمل الهيئات والآليات والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية التي ترصد حقوق الإنسان، بما في ذلك لجان التحقيق والإجراءات الخاصة.

ويحدوني الأمل في أن يكون هذا الدليل، كنسخته السابقة، مصدراً مفيداً لجهودنا الجماعية التي تسعى لحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال القيام بالرصد المحترف لحقوق الجميع.

نافي بيلاي

المفوضة السامية لحقوق الانسان من عام 2008 لغاية 2014

© الأمم المتحدة

مقدمة

رصد حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

يعد رصد حقوق الإنسان أداة أساسية في الاستجابة للشواغل والأزمات ذات الصلة بحقوق الإنسان والتعرّف على أسباب المشاكل المتعلقة بها ووضع الحلول الممكنة لها وتعزيز المساءلة وردع المزيد من الانتهاكات.

وكان *دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان* الصادر عام 2001 منشوراً رئيسياً والأول من نوعه في هذا المجال، إذ وفر إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً لتوجيه أنشطة رصد حقوق الإنسان. وبمرور السنين، أصبح الدليل مصدراً رئيسياً لموظفي الأمم المتحدة المختصين في شؤون حقوق الإنسان وغيرهم من المشاركين في رصدها.

ومنذ نشر *الدليل*، ازدادت خبرات المفوضية في مجال رصد حقوق الإنسان بشكل كبير وأصبحت أكثر تنوعاً. وفي العقد الماضي، تضاعف عدد وحدات التواجد الميداني للمفوضية في جميع أنحاء العالم. كما زاد عدد بعثات التحقيق المحددة بأطر زمنية والمنشأة بشكل رئيسي من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتحصل على المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وكذلك أنشطة الرصد التي تضطلع بها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهو ما يتجلى في إنشاء ولايات جديدة.

وانطلاقاً من المنهجية الواردة في طبعة الدليل لعام 2001، تطورت الممارسات التي تم وضعها واختبارها خلال العقد اللاحق وأصبحت بمثابة مختبر غني بالتجارب. وفي سعياها لتعزيز الكفاءة المهنية في رصد حقوق الإنسان، تقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دورات تدريب أساسي ومتخصص ومتقدم في الرصد والتحقيقات لموظفي المفوضية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء الآخرين العاملين في مجال رصد حقوق الإنسان. وكان التدريب وما يزال وسيلة رئيسية لتعزيز التطبيق المشترك والمتسق لأعلى المعايير المنهجية في مجال رصد حقوق الإنسان. كما يسهم في اختبار الأساليب الجديدة وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.

نبذة عن *الدليل* المنقح

يتمثل الهدف العام *للدليل* في تحسين كفاءة وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وحسها المهني وتأثيرها في تنفيذ ولايات الرصد، وتقديم الإرشادات حول اساليب الرصد في مجال حقوق الإنسان من أجل تطوير مهارات موظفي حقوق الإنسان ذات الصلة وتعزيزها.

والإرشادات المقدمة في *الدليل المنقح حول رصد حقوق الإنسان* هي نتيجة الجمع بين الخبرات القيمة الناتجة عن سنوات من التطبيق الميداني لمنهجية الرصد. كما يقدم الدليل نظرة شاملة لجميع مراحل دورة رصد حقوق الإنسان ويحدد الإطار المفاهيمي والمنهجية للقيام بمهمة الرصد بصورة فعالة. وتماشياً مع الهدف العام للطبعة الأولى، يهدف الدليل المنقح إلى تعزيز الكفاءة والمهنية والتأثير في مجال رصد حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، يوضح *الدليل* أنه لا بد من إجراء الرصد ضمن إطار من المبادئ كالسرية و "عدم إلحاق الضرر". كما يقدم إرشادات حول الجوانب الرئيسية لمهمة الرصد، من أساليب جمع المعلومات وإجراء المقابلات وحتى التحليل والإبلاغ عن نتائج الرصد والقيام بالإجراءات التصحيحية. ونظراً لما يتطلبه الرصد الفعال من تعامل مع مجموعة من الجهات الفاعلة، كالسلطات الوطنية والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة من غير الدول والجهات الفاعلة الدولية ووسائل الإعلام، فإن الدليل يشرح دورهم المحتمل في عملية الرصد ويسلّط الضوء على أفضل الطرق للتعامل معهم.

وفي حين أن أساليب الرصد الواردة في *الدليل* قابلة للتطبيق على جميع الحقوق وفي العديد من السياقات، إلا أنه يتضمن أيضاً إرشادات تركز على مجالات مختارة مثل رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومراقبة المحاكمات، والاحتجاز، والرصد في سياق الانتخابات وفي حالات الطوارئ ورصد حقوق الإنسان لمجموعات سكانية محددة.

ويقوم *الدليل* أيضاً بدمج أنشطة المتابعة والإجراءات التصحيحية لجبر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كخطوة أساسية في دورة الرصد، إذ يتم تحويل التوصيات الناتجة عنه إلى رسائل دعوة لتحفيز وتنوير جهود الاستجابة التي تضطلع بها السلطات وغيرها من الأشكال الأخرى للتدخل.

وبينما لا تزال أجزاء كثيرة من *دليل* عام 2001 ذات صلة، هناك حاجة لدمج بعض الجوانب الجديدة لمنهجية الرصد لعكس الخبرات المتزايدة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفهمها الأعمق لمهمة الرصد. وبناءً على ذلك، خضعت وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تقوم بأنشطة الرصد لعملية مسح أوائل عام 2007 أسفر عنها تحديد المجالات الإضافية التي تحتاج إلى توجيه وتلك التي تحتاج إلى مراجعة. وعلى هذا الأساس، تمت صياغة فصول جديدة ومراجعة بعض الفصول وتحديث بعضها الآخر.

وقام قسم المنهجية والتعليم والتدريب في المفوضية بتنقيح الدليل بالتشاور مع أقسام أخرى كثيرة تابعة لها، لاسيما وحدات التواجد الميداني، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والشركاء الخارجيين في مجال حقوق الإنسان. وقد تم التحقق من كل فصل جديد واعتماده بعد عقد مشاورات وإجراء استعراض الأقران والتدريب (أثناء أنشطة التدريب أو من خلال التغذية الراجعة من تقييمات التدريب واستقصاءات المتابعة).

من يجب أن يقرأ الدليل؟

يعتبر *الدليل* موجهاً بصورة رئيسية إلى *موظفي حقوق الإنسان المكلفين بمهام الرصد* ضمن وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة المكلفة من قبل مجلس الأمن – والتي تشرف عليها المفوضية وتقدم الدعم لها جميعاً – أو في المقر الرئيسي. مع ذلك، لا تقل المنهجية التي تحددها النسخة المنقحة من الدليل والممارسات الجيدة الواردة فيها أهمية بالنسبة لغيرهم من الأشخاص المكلفين بمهام رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق الأخرى، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الحكومية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة.

والدليل موجه أيضاً إلى *المديرين المشرفين على أنشطة الرصد*، إذ يعترف بالدور المزدوج الذي يقومون به والمتمثل في (أ) اتخاذ التدابير اللازمة لضمان قيام موظفي حقوق الإنسان بتطبيق التوجيهات (ب) واتخاذ قرارات الإدارة ذات الصلة بالرصد بدءاً من تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات وانتهاءً باتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على سلامة الموظفين، وما إلى ذلك.

كما يُوصى باستخدام *الدليل* في تطوير *برامج التدريب على رصد حقوق الإنسان*.

وأخيراً، يمكن أن يشكل *الدليل* أساساً لوضع إرشادات متوائمة مع السياقات المحلية، إذ يعد *دليلاً* عاماً من حيث المحتوى ومخصصاً للاستخدام في مواقف مختلفة، كما تبين الأمثلة العديدة الواردة فيه. ولذلك قد ترغب وحدات التواجد الميداني بدمجه مع التوجيهات المخصصة لكل بلد، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتشريعات والإجراءات والسياسات ذات الصلة والمؤسسات والمنظمات والجهات الفاعلة الأخرى، وترتيبات التعاون مع الشركاء، مثل الشرطة أو الجيش أو العناصر الأخرى في عمليات الأمم المتحدة للسلام أو الشركاء على الصعيد المحلي.

كيفية استخدام الدليل

لكل فصل من فصول هذا الدليل جدول محتويات خاص به يتم نشره بشكل منفصل. وفي المستقبل سيتم نشر تحديثات أخرى وفصول جديدة (يرجى الرجوع إلى "استمارة الطلب" للحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية الحصول عليها). وقد تم توضيح الروابط التي تربط كل فصل بالفصول الأخرى ولذلك يُوصى بقراءة الدليل كاملاً من أجل الحصول على فهم شامل لرصد حقوق الإنسان.

توضح الرموز التالية الأنواع المختلفة من المعلومات الواردة في الفصول:

© الأمم المتحدة

المفاهيم الرئيسية في بداية كل فصل

معلومات عامة

مصادر المعلومات

المعلومات الخاصة بكل بلد

دراسة حالة أو مثال

أنظر الى فصل اخر في الدليل

تعليقاتكم وآراؤكم

سوف تستمر منهجية رصد حقوق الإنسان في التطور، ولذلك يمكن لآرائكم حول الدليل أن تساهم في تحسين المنهجية في الإصدارات المستقبلية والتحديثات القادمة. من هنا، ندعوكم لإرسال تعليقاتكم ومشاركة خبراتكم في رصد حقوق الإنسان والأدوات والدروس المستفادة وغيرها من الاقتراحات في هذا المجال على العنوان التالي:

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
قسم المنهجية، التربية والتدريب
1211 Geneva 10, Switzerland
Email: ohchr-monitoringmets@un.org

© الأمم المتحدة

دليل رصد حقوق الإنسان

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي